من تراب الطريق (٣٢٣) الإقطاع المصرى الجديد ! (*)

قد يبدو هذا العنوان عجيبا مدهشا ، ألم تقم ثورة يوليو للقضاء وقد قضت على الإقطاع ؟! ألم تصدر قانون تحديد الملكية الزراعية واستولت على كل ما يجاوز مائتى فدان من ممتلكات المصريين ، إقطاعيين فعلا أو ملحقين اسما بالإقطاع ما دامت ملكية الواحد منهم تجاوز هذه المساحة ؟

لو عدنا إلى تعريف الإقطاع ، وتجاوزنا فقط عن ضرورة ارتباطه بالأرض التى صار يمكن أن يكون لها بدائل موازية ، لتذكرنا أن جوهر الإقطاع قائم على تقسيم الأرض (ويمكن أن نضع فى مقابلها . بلغة اليوم تقسيم الثروة) ، الداخلة فى وحدات اقتصادية كبيرة إلى أجزاء صغيرة يقوم الفلاحون (ويمكن أن نضع فى مقابلهم بلغة العصر : العمال والأجراء وأشباههم) .. يقومون بزراعتها (أو العمل فيها أو فيما يوازيها) لحساب مالك الوحدة الكبرى ، فى مقابل أن يحصلوا هؤلاء الزراع أو العمال أو الأجراء على حد الكفاف ، بينما ينقسم الإقطاعيون ، وَضْعٌ فى مقابلهم بلغة اليوم : «أصحاب الثروات» ينقسمون تقسيما هرميا تبعًا لمقدار الملكية التى هى فى النهاية مقدار الثروة تبعًا لقيمتها بحساب المال ، وهو تقسيم جوهره «الميراث» الذى يحل فيه الخلف محل السلف

(*) المال ٧/ ٩/ ٢٠٠٩

فى الثروة ، وهو ذاته ما يجرى فى الحكم الذى تسلل إرث السلطة فيه إلى الجمهوريات الجديدة التى صارت موازية فى العالم الثالث للملكيّات القديمة التى استبدلت مع استبدال الإقطاع ، لتحل إقطاعيّات الثروات بعامة محل الإقطاع الزراعى بخاصة ، وتحل الجمهوريّات الوراثية الجديدة ، محل الملكيّات الوراثية القديمة !!

لو تأملنا فى الحال المصرى الآن ، لوُجدنا أن المجتمع طفق يفرز إقطاعيّات اقتصادية ضخمة جدا يملكها آحاد ، وأن هذه الإقطاعيّات لم تعد مقصورة على الثروات بأنواعها الموازية للأرض ، بل هى قد عادت فامتدت إلى الأرض ذاتها ، فهى وإن لم تأخذ شكل الإقطاع التقليدى القديم ، إلاّ أنها أقطعت أفرادًا وخلافًا لقانون تحديد ملكية الأراضى الذى عاد فهجر هجرا غير جميل ! مساحات شاسعة تحت تعلة الاستزراع أو الاستصلاح الزراعى تارة ، وتحت عنوان المشروعات والقرى السياحية تارة ، وفى القليل تحت عنوان المناطق الصناعية !

الجديد فى الإقطاع الجديد الذى عاد فدخل من النافذة بعد أن كانت الثورة قد أخرجته من الباب ، أن المالك فى الإقطاع الجديد أى صاحب «أبعادية» الثروة بعامة ، لم يعد مسئولًا عن العمال والأجراء بعامة ، مثلما كان الإقطاعى القديم مسئولا عن حماية رقيق الأرض فى إقطاعيّته !!

مع تمحور وتركز الثروات الجارى الآن على قدم وساق فى بر مصر ، تحول عامة المصريين إلىٰ ما يشبه رقيق الأرض ، والفارق الوحيد هو فى المسميات ، فالرق معنًى قابل للحدوث فى حال المعدمين والمهمشين ،

وأيضا فى حال العمال والأجراء العاملين فى الإقطاعيات الاقتصادية الجديدة التى لا يُلقى إليهم منها .. إلى الرقيق المصرى الجديد إلاّ ما يقابل أو يزيد قليلًا حسب الأحوال ! عن حد الكفاف ، دون أن يتمتع أحد منهم بالحماية التى كان يسبغها الإقطاعى القديم على رقيق أرضه !!

الغريب هنا الهجران الصارخ لقانون تحديد ملكية الأراضى .. فالإقطاعيات الجديدة التى تمنحها الدولة ، لم تعد تبالى بهذا القانون ، وصارت تعطى مساحات بآلاف الأفدنة ، فى توشكى وشرق التفريعة والمناطق المتميزة حول الطرق الصحراوية وغيرها ، بتعلة الاستزراع أو الاستصلاح الزراعى ، دون أن يسأل أحدٌ نفسه ثم ماذا بعد إذا زرعت الأرض وأنبتت من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها ، هل يلتزم ملاك هذه الإقطاعيّات المؤلفة من آلاف الأفدنة بتوزيع ما امتلكوه احتراما أو نزولًا على حكم قانون تحديد ملكية الأراضى الذى كان من أسباب قيام الثورة !

عدوى التوريث انتقلت من الإقطاع القديم إلى الإقطاع المصرى الجديد ، ومن الملكية البائدة إلى الجمهورية الجديدة ، ودعنا من المسميات ، لأن التهيئة المترسة بالسلطة ، والتى لا قبل بمقاومتها ، هى فرض موازٍ للتوريث أيا كانت سيناريوهات الإخراج !

أيها السادة .. إن الإقطاع المصرى الجديد ، فى المال وفى السلطة ، جارٍ على قدم وساق ، حيث يتمحور ويتمركز المال والسلطة ، ويتحول المصريون إلى أرتال من الأجراء والمعدمين والمهمشين !!!

فلماذا إذن كانت الثورة ؟!!